مجمّعات اللجوء العربيّة وثقافة القرمدينة[1]

مسلم محاميد *

مدخل:

بكلّ سذاجة المقارنة وبديهيّتها بين القرية والمدينة، تلك المقارنة التي درسناها في المدارس ونحن أطفال، يمكننا الوقوف اليومَ على الفوارق بينهما. لكنْ هذه المرّة نُجري هذه المقارنة ونحن كبار، وتبقى بديهيّة المقارنة أمرًا مشروعًا ومنطقيًا وسائغًا، لكنّ براءة هذه المقارنة لم تعد مشروعة ولم تعد سائغة أبدًا. إنّ ما عرفناه عن المدينة صغارًا لا يقف عند حدّ دخان المصانع والضوضاء والعبث البيئيّ والأمراض والضغط النفسيّ والسرعة والتفكّك الأسريّ والتباعد الاجتماعيّ والفردانيّة، وما عرفناه عن القرية لا يقف عند زقزقة العصافير وتجليّات الطبيعة وحُرّيّة الفراشات ومَكامن العسل وتوزُّع أعشاش الطيور بصورة ديموغرافيّة ربّانيّة والجمال الربّانيّ الذي لم تعبث به يد البشر ولم تغيّر ملامحَه أنانيّةُ الإنسان ووحشيّتُه المدنيّة المتستّرة بستار التقدّم والعمران.

إنّ إدراكنا اليوم لا يسمح بالمرور مرّ الكرام عن أمور كثيرة بسذاجة وبراءة، بل يتطلّب منّا منطقًا وموضوعيّةً ومقارناتٍ علميّةً منبثقة من أسس مصلحة الإنسان المعاصر، من منطلق ومفهوم التكلفة والفائدة أو الفشل السوقيّ، ووضع الحسنات مقابل السيّئات لكلّ أمر من الأمور واتّخاذ القرارات المناسبة؛ وذلك من أجل بناء بيئةٍ سكنيّةٍ معاصرة تلبّي احتياجات الإنسان المعاصر، وتتيح له مواكَبة العالَم وما يدور فيه من تقدُّم تقنيّ واجتماعيّ واقتصاديّ وغير ذلك.

لقد تحوّلت في العقود الثلا ثة الأخيرة بعض القرى في الداخل الفلسطينيّ إلى مدن. ولم يكن الهدف من هذا التحوّل مجرّد تغيير التسميات، بل التغيير الجذريّ في أنماط الحياة المختلفة، ودفع هذه القرى إلى مقدّمة التطوّر والعمران. وبعد مرور هذه الأعوام الطويلة نسبيًا على تحوّل هذه القرى إلى مدن، يمكننا وضع هذا التحوّل في ميزان المقارنة المزدوج: المقارنة بين الأمس واليوم، وفحص مدى إيجابيّة هذا التحوّل، والمقارنة بينها وبين المدن اليهوديّة من حيث التطوّر والعمران.

ولهذا علينا في هذا السياق أن لا نغفل أمرين من البحث والتمحيص: **الأوّل**، سياسة الدولة تجاه هذه المدن من حيث الميزانيّات والمسطّحات والخرائط الهيكليّة وما إلى ذلك مقارنةً بسياستها حيال المدن والمجمّعات السكنيّة اليهوديّة، **والثاني** ، ثقافة السكّان في هذه المدن، ومدى التزامهم بالمدنيّة، ومدى تذويتها وترك ثقافة القرية.[2]

[1] "القرمدينة" (القرية-المدينة) مصطلح استحدثه الكاتب يُطلقه على المدن التي ما تزال تحمل مقوّمات القرى.

تسعى هذه المقالة، في ظلّ الأوضاع التي تعيشها مدننا العربيّة اليوم، خصوصًا المدن المتحوّلة من قرى إلى مدن، تسعى إلى بحث مدى نجاعة هذا التحوّل في ظلّ الواقع الدائر في هذه المدن، والذي نفترض سلبيّته وأنّ لهذه السلبيّة سببين رئيسيّين، **أحدهما** متعلّق بسياسة التمييز العنصريّ التي تمارسها الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، **وثانيهما**، الشخصيّة القرويّة التي تُميّز معظمَ سكّان هذه المدن، والتي ورثوها وحملوها من واقعهم القرويّ ومن كونهم فلّاحين هُجّروا من أرضهم بفعل الاحتلال. وفي هذه الحالة، لم يأخذوا المدنيّة الكاملة بكلّ إيجابيّاتها وسلبيّاتها، ولم يُبقوا على قرويّتهم بكلّ سلبيّاتها وإيجابيّاتها، وإنّما -في معظم الحالات- أخذوا سلبيّة القرويّة وسلبيّة المدنيّة، فعاشوا في ضغوط المدينة النفسيّة، وتخلّف القرية العمرانيّ.

خلفيّة تاريخيّة لواقع اللجوء:

لقد بدأت عمليّة الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين منذ الثمانينيّات من القرن التاسع عشر، وما تزال مستمرّة حتّى اليوم. وإنّ موجة تهجير الفلسطينيّين الكبرى كانت عام 1948، حيث هُجّر ما يزيد عن ثلاثة أرباع المليون من وطنهم.[3] لقد كان هؤلاء في معظمهم من سكّان القرى، وكانوا فلّاحين مُلّاكًا للأرض. فقد كانت نسبة الفلسطينيّين في فلسطين عام 1897، عام انعقاد المؤتمر الصهيونيّ الأوّل، تعادل 95% من السكّان، في حين بلغ عدد المهاجرين (والذين هم في معظمهم من اليهود) 5% فقط. كانت هذه الأقليّة تملك 1% فقط من الأراضي.[4] هذه الأراضي كانت في معظمها أراضي زراعيّة يفلحها أصحابُها ، إلى أن جاء الاحتلال وسيطر على معظم البلاد وهجّر مَن هجّر، وأبقى على قسم من الفلسطينيّين في البلاد ومنحهم الجنسيّة الإسرائيليّة فأصبحوا مواطنين يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة. هؤلاء المواطنون بقوا في بلادهم بأجسادهم، لكنّهم عاشوا واقعًا جديدًا. فالاحتلال أبقى على عدد من القرى،[5] في حين هدم كثيرًا من القرى الأخرى، الأمر الذي دفع كثيرًا من الفلسطينيّين إلى النزوح داخليًا إلى قُرى شكّلت فيما بعد مجمّعات سكنيّةً للنازحين من القرى المجاورة لهذه المجمّعات. وبذلك فقد فرض الاحتلال واقع اللجوء على الفلسطينيّين داخليًا وخارجيًا؛ فبالإضافة إلى لجوء الفلسطينيّين إلى الأقطار العربيّة ودول العالم المختلفة، فرض عليهم شكلًا جديدًا من أشكال اللجوء، وهو اللجوء داخليًا:

"من الملاحَظ أنّ المهجّ رين من قراهم لجأوا، في معظمهم، إلى قرى عربيّة مجاورة. ولم يلجأ مهجّرو كلّ قرية إلى موقع واحد، وإنّما نجدهم موزّعين على عدّة قرى ومدن مختلطة، إلّا أنّ معظمهم يتركّز في منطقة الشمال والجليل. ومن 162 قرية هُدمت كليًا في منطقتَي الجليل والشمال بقي مهجّرون من 44 قرية فقط، أي أنّه لم يبقَ من أهالي 118 قرية مهدّمة أيّ شخص في البلد".[6]

---

[2] لا نعني هنا بثقافة القرية أمرًا سلبيًا أو إيجابيًا، ولا نعبّر عن موقف حيال هذه الثقافة، وإنّما نصطلح بهذا المصطلح على ما يتمتّع به القرويّون من ثقافة وصفات، قد لا تتناسب مع مفهوم المدنيّة وقد لا تتقبّلها أحيانًا.

[3] الخالدي، وليد. 1997. **كي لا ننسى - قرى فلسطين التي دمّرتها إسرائيل عام 1948 وأسماء شهدائها**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية. صxxxvii .

[4] محاميد، مسلم. 2011. **السحليّة تنتصر على الحوت: الحركة الإسلاميّة بين استغلالها للديمقراطيّة الإسلاميّة ولجمها من قِبَل المؤسّسة**. (أطروحة للّقب الثاني) جامعة تل أبيب.. ص 12.

[5] وهنالك بعض القرى التي لم تكن في قبضة الاحتلال عام 1948، بل حصل عليها بموجب اتّفاقيّة رودس عام 1949، وهي منطقة المثلّث التابعة لأراضي جنين وطولكرم ونابلس، وتشكّل مساحة ما يقارب نصف مليون دونم.

[6] واكيم، واكيم. 2001. "لاجئون في وطنهم: "الحاضرون الغائبون" في إسرائيل". في: **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 46/45:ص 90 - 104.

اتّخذت هذه المجمّعات، التي عُرِفت فيما بعد بالقرى العربيّة، شكلًا من أشكال القرى التي تفتقر إلى البنى التحتيّة والمؤسّسات والمدنيّة. وأخذت تتطوّر من هذه الناحية مع الوقت إلى أن أصبحت في معظمها قرى متقدّمة نسبيًا من حيث البنى التحتيّة والمؤسّسات. فالبلدات العربيّة تعاني من سياسات مقيَدة لتطوّرها تُبقيها أقلّ تطوّرًا وتقدّمًا من المستوطنات اليهوديّة. فحتّى الخرائط الهيكليّة المقترَحة على مستوى الدولة تقلّص بصورة ملحوظة مجالَ التخطيط في البلدات العربيّة.

مفهوم القرمدينة:

شهدت الثمانينيّات من القرن العشرين وما بعدها تحوّلًا ملحوظًا في تقدّم هذه القرى إلى أنماط مدنيّة، وحظيتْ باعتراف من المؤسّسة الإسرائيليّة لتصبح مدنًا. ومن هذه المدن اليوم: أمّ الفحم وطيّبة بني صعب وباقة الغربيّة وطمرة. لقد اختلفت هذه المدن عن غيرها من المجمّعات السكنيّة في عدد السكّان وبعض المؤسّسات. ولعلّ من أهمّ الأسباب التي تؤدّي إلى تلك السلبيّة في هذه المدن السياسةُ شبه العشوائيّة وغير الواضحة وغير الثابتة في اختيار الصفة الرسميّة للمجمّعات السكنيّة المختلفة. فليس هنالك أيّ نظام واضح لتحديد صفة أيّ سلطة محلّيّة في أيّ مجمّع سكّانيّ إذا كانت بلديّة (مدينة) أو مجلسًا محلّيًا (قرية) أو مجلسًا إقليميًا (مجموعة قرى صغيرة)، إلّا عدد السكّان. فالقرى الصغيرة ذات عدد السكّان القليل تُحْكَمُ محلّيًا بمجلس إقليميّ يضمّها جميعًا، والقرية التي عدد سكّانها نحو 10,000 نسمة تُعرّف كقرية. أمّا المدينة، فيجب أن يكون عدد سكّانها 20,000 نسمة وما فوق. لكن هذه المدن لم تنسلخ ثقافيًا عن مفهوم القرية؛ فمعظم سكّانها ما يزالون يحملون الكثير من مقوّمات ثقافة القرية، وما زالوا بعيدين عن المدنيّة في كثير من مفاهيمها. وكذلك فالسياسات الحكوميّة الإسرائيليّة ما تزال تُجحف هذه المدن ولا تعطيها حقّها ونصيبها من الميزانيّات والاهتمام والتطوير، الأمر الذي يُبقيها في مؤخّرة الصفّ مقارنةً بالمدن والمجمّعات السكنيّة اليهوديّة. لذلك نَحَتْنا هذا المصطلح المكوّن من الكلمتين: **القرية والمدينة**، والذي يعني: القرية المدينة، بمفهوم التطوّر والمدنيّة والعمران.

ولعلّنا هنا ندّعي أنّ هذا الأمر هو أقرب إلى السلبيّة منه إلى الإيجابيّة. وبكلمات أخرى، فقد أبقى سكّان هذه القرى على ثقافة القرية بكلّ ميزاتها عمرانيًا عن المدينة، وفي الوقت نفسه أخذوا من المدنيّة سلبيّاتها فقط. كما أنّ السياسات تجاه هذه المدن دعمت هذا الأمر وساعدت في بقاء هذه المدن اسمًا بلا معنى. وهنالك الكثير من الظواهر التي تتميّز بها هذه المدن اليوم، والتي تدلّ على أنّ السلبيّة في كونها مدنًا أكبر من الإيجابيّة؛ وذلك بفعل السياسة الإسرائيليّة وبتأثير العقليّة القرويّة التي ورثها كثيرون من السكّان عن آبائهم وأجدادهم.

إنّ **البنى التحتيّة مهترئة نسبيًا في هذه المدن.** فكثير من هذه المدن ما زالت تعاني من عدم وجود مسطّحات كافية لاحتواء الأعداد الهائلة من السكّان، ولا سيّما أنّ نسبة التزايد الديمغرافيّ الطبيعيّ عالية نسبيًا، ممّا يزجّ بها في معضلة النقص الحادّ والملحوظ في المساحة السكنيّة. ونجد كثيرًا من المناطق السكنيّة التي لا تصلها خدمات أساسيّة كالكهرباء، لأنّ البيوت فيها غير مرخّصة، وبخاصّة لأ نّ المؤسّسة الإسرائيليّة في العقد الأخير ضيّقت الخناق بصورة ملحوظة على البيوت غير المرخّصة، فأصبح من الصعب على المناطق غير المرخّصة أن تحصل على خدمة ربط البيوت بشبكة الكهرباء.

وكذلك من الملاحظ كثرة **مخالفات البناء والإسكان** في هذه المدن. لقد فقد الفلسطينيّون الكثير من أراضيهم في النكبة، وأصبحوا -بعد أن كانوا مُلّاكًا للأراضي- عُمّالًا وموظّفين يسعَون إلى لقمة عيشهم لا من مهنتهم الأساسيّة وهي الفلاحة، بل من مهن اضطُرّوا أن ينخرطوا فيها بعد أن فقدوا أرضهم.[7] ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ. بل بقيت سياسة الدولة تصادر الأراضي إلى يومنا هذا،[8] حتّى أصبح هؤلاء الفلسطينيّون في مأزق سكنيّ حادّ وفي أزمة إسكانيّة تُنذر بمستقبل مظلم للأجيال القادمة. هذا الأمر جعلهم يخالفون في كثير من الأحيان قوانين البناء ويقومون ببناء بيوت غير مرخّصة وغير قانونيّة، ممّا جعل المؤسّسة الإسرائيليّة تتّخذ الكثير من الإجراءات حيال هذه الظاهرة، كفرض المخالفات الباهظة أو هد م البيوت غير المرخّصة. لكنْ، لا يمكن القول بأنّ سياسة المؤسّسة الإسرائيليّة هي فقط التي جعلت الواقع السكنيّ في المدينة العربيّة يصل إلى هذا الحدّ من الفوضى والعشوائيّة. بل إنّ العقليّة القرويّة التي ما زالت تؤمن بامتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأرض، ولا تؤمن بالنمط العامّ للمجمّع السكنيّ، وهو ما ورثته هذه العقليّة عن ذلك التقسيم الذي كان في القرية، هي السبب الرئيس في مثل هذا الواقع. فليس من المعقول في القرن الحادي والعشرين أن تجد في حيّ سكنيّ حديث نسبيًا، سكّانُه في معظمهم من الشباب، ليس من المعقول أن تجد فيه شارعًا يتّسع لسيّارة واحدة، فإذا تلاقت سيّارتان فعلى إحداهما أن تعود إلى الخلف لتفسح المجال للأخرى كي تمرّ. كلّ ذلك يجري في ظلّ تقصير واضح من السياسات العليا والسياسة المحلّيّة، حيث تُدار كثير من السلطات المحليّة العربيّة إمّا عائليًا، أو براغماتيًا، أو عن طريق جماعات ضغط ومصالح. وأحيانًا تقف السلطة المحلّيّة عاجزة عن ردع المخالفين لاعتبارات مختلفة.

إنّ **سلوكيّات الناس القرويّة** في هذه المدن تنطلق من ثقافة الملْكيّة الفرديّة لا من ثقافة الملْكيّة العامّة، ومن ثقافة التملّك لا من ثقافة التنازل؛ فالمدنيّة تتطلّب تنازلات مبدئيّة لإعمال القوانين العامّة والملزمة للجميع، الأمر الذي يَصْعب على القرويّ تذويته والعمل به.

لقد ورث القرويّ ثقافته هذه عن آبائه وأجداده من القرية، وأدّت المفاهيم القرويّة دورًا هامًّا في تشكيل ثقافته. فلقد طرحنا مثالًا حيًا، وهو أنّ كثيرًا من الشوارع ضيّقة إلى حدّ كبير في بعض الأحياء الحديثة نسبيًا. وبمفهوم القرويّ، فقد كانت الطرق في الماضي تتّسع لمرور دابّتين على الأكثر. وهو لم ينسلخ بعدُ عن هذه الثقافة. ثمّ -على ما يبدو- إنّ بعض سكّان هذه المدن من القرويّين لم يذوّتوا بعد مفاهيمَ المدنيّة؛ ربّما لأنّهم لم ينبهروا بحداثتها، كونَها تشبه مجمّعات المحتلّ السكنيّة، أو ربّما ما زالوا يحنّون إلى البنْية الأساسيّة لقراهم وممتلكاتهم، فهذه النوستالجيا تقيّدهم وتُبقيهم في زمان يحلمون بعودته، ولا تتيح لهم أن يستوعبوا الواقع المدنيّ الجديد. وهذا يتأتّى في كثير من السلوكيّات التي يمارسها بعض السكّان.

فما هو تفسير تخريب الممتلكات العامّة على يد كثير من الفتْية وعدم احترام ملْك الغير؟ وما هو سبب جنوح الشباب نحو سلوكيّات عشوائيّة تافهة، وممارسة ما يزعج الناس من ركوب الدرّاجات الناريّة أو "الدبّابات" ذات الأربع عجلات والتي تصدر أصواتًا مرتفعة، والتسكّع بها ليلًا في الشوارع؟

---

[7] محاميد مسلم (مصدر سابق) صفحة 10.

[8] في 3 آب 2009، شُرّع قانون دائرة أراضي إسرائيل 2009، الذي يسمح ببيع أملاك الغائبين لجهات خاصّة ومستثمرين مستقلّين. وفي تعديل قانون حيازة الأراضي لأغراض عامّة عام 2010، صودق على تخويل وزير الماليّة مصادرة الأراضي لأغراض عامّة.
http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/june2011/Discriminatory%20Laws%20(Arabic).pdf

وهنالك الكثير من الظواهر السلبيّة التي لا مجال لطرحها هنا والتي تدلّ على أنّ العقليّة القرويّة -مضافةً إلى سياسة الحكومات الإسرائيليّة المختلفة- تصبّ في سلبيّة تحويل القرى إلى مدن، وتدلّ على أنّ كثيرين من سكّان هذه المدن أخذوا سلبيّات القرية وسلبيّات المدينة، وجمعوها معًا ليبلوروا أنماطًا حياتيّةً سيّئةً وصعبةً، لا تخدم المواطن ولا تفي بمتطلّبات المدنيّة والتطوّر.

الخلاصة

لقد مارس الاحتلال سياسة التهجير والمصادرة، إذ هجّر المواطنين إلى خارج وطنهم، وهجّر قسمًا منهم إلى داخل الوطن، فأصبحت بعض القرى عبارة عن مجمّعات لجوء سُمّيت فيما بعد قرًى. ولقد اعترفت السلطات الإسرائيليّة ببعض هذه القرى كمدن منذ ثمانينيّات القرن الماضي، بناء على بعض المعايير، وعلى رأسها وصول عدد سكّانها إلى 20,000 نسمة أو أكثر.

وحين حُوّلت هذه القرى إلى مدن، لم تحظَ بحقوقها المشروعة ومستحقّاتها من الدولة كما حظيت المدن اليهوديّة، وعانت من سياسة التمييز العنصريّ، ممّا جعل هنالك الكثير من القصور في إدارتها وتطويرها، ناهيك عن مصادرة الأراضي المتواصلة وضيق المسطّحات والنقص الحادّ في القسائم السكنيّة فيها. ونظرًا لذلك، عانت هذه المدن من المخالفات في البناء، حيث قام البعض بتشييد أبنية غير مرخّصة، ممّا جعل الأجهزة الإسرائيليّة تفرض المخالفات الباهظة أو تهدم هذه الأبنية.

هذه السياسات المُجحفة، بالإضافة إلى عقليّة القرية التي رافقت كثيرين من سكّان هذه المدن جيلًا بعد جيل، جعلت تحويل هذه القرى إلى مدنٍ أمرًا أَمْيَلَ إلى السلبيّة منه إلى الإيجابيّة؛ لا لأنّ الأمرَ نفسه سلبيّ، بل لأنّ استقباله من كثير من سكّان هذه المدن لم يكن بالشكل الذي يرتئيه التطوّر والمدنيّة. فكثير من الظواهر السلبيّة القرويّة بقيت في المدن المتحوّلة، نحو: ضيق الطرقات، وتمسّك السكّان بالأرض لدرجة استماتة البعض في عدم تخصيص قسم من أرضهم للطرقات العامّة، أو عدم احترام الممتلكات العامّة وتخريب بعضها على يد فئة هذه المدن، وربّما يعود أمر عدم التبرّع بالأرض للطرقات العامّة إلى حبّ الأرض وصفة التملّك التي تَمَيّز بها الفلاح الفلسطينيّ قبل النكبة. وكثير من سلبيّات المدينة تميّزت بها هذه المدن، مثل تلويث البيئة والضوضاء وغيرها. يضاف إلى هذا كلّه أنّ الأشكال المدنيّة في هذه المدن هي عشوائيّة مزعجة؛ وذلك أنّ ضيق الطرقات وتوزُّع المصالح التجاريّة والصناعيّة في قلب التجمّعات السكنيّة دون نظام، ودون وجود مناطق صناعيّة منظّمة على الأغلب، جعلا هذه المدن تأخذ سلبيّات القرية وسلبيّات المدينة: فلم تبقَ قُرى بكلّ ما فيها من إيجابيّات وسلبيّات، ولم تصبح مدنًا بكلّ ما فيها من سلبيّات وإيجابيّات، بل أصبحت كلّ منها قرمدينة. وبين هذا وذاك، لم تحظَ هذه المدن لا ببلح اليمن ولا بعنب الشام.

* **مسلم محاميد، شاعر وباحث في مجالات: اللغة والسياسة والعسكريّة. حاصل على 3 ماجستيرات من جامعة تل أبيب، وعلى الدكتوراه في العلاقات الدوليّة.**